الاحتمال النحوي: مفهومه والمصطلحات المتداخلة معه

الباحثة/ خيرية عبدالله محمد الألمعي
ماجستير في النحو والصرف
المملكة العربية السعودية

المقدمة

إن الناظر في المؤلفات النحوية يجد أن ظلال الخلاف قد شملت تعريف النحو، وأدلته وقواعده، وشواهده، ومن ثَمَّ أحكامه التي تختلف بالمنع وتتعدد بالجواز؛ فإن هذا يُلزمه الوقوف أمام هذه الآراء بتأمل، إذ لا يُقبَل أن يكون ما صنعه النحويون من سوق الشواهد واحتجاجهم بها في أحكامهم جاء دون إخضاعها للتفكير والترداد والنظر، ومن هنا كان اختيار موضوع (الاحتمال النحوي: مفهومه والمصطلحات المتداخلة معه)

وتأتي أهميته من حاجة الباحث في علم النحو عامةً أو الأحكام النحوية خاصة إلى وضع يديه على ظاهرة الاحتمالات -مجموعةً ومرتبةً- من حيث: تأصيلها، وبيان صورها، وعرض نماذج عليها.

ويهدف إلى:

١ــ تأصيل ظاهرة (الاحتمالات) من خلال تعريفها، وبيان دلالة الاحتمال على الظن.

٢ــ توضيح ملامح هذه الظاهرة؛ بتمييز (الاحتمال) عن غيره من المصطلحات التي تتداخل معه.

وقد اتبع البحث المنهج الوصفي معتمدا على الاستقراء، وظهر في هذا التقسيم:

- تمهيد عن الأحكام النحوية عامة، وما كان منها موحيا ببنائه على الظن، ومظاهر ذلك.
- تعريف الاحتمال.
- علاقته بالمصطلحات المتداخلة معه، وبالتأويل.

التمهيد

يظهر الحكم النحوي في عدة صور منها ما يرِد بصيغة الوجوب أو الجواز أو المنع، ومنها ما يرِد بذكر الإعراب، نحو: مجيء الكلمة مبتدأ أو خبرا أو فاعلا أو مفعولا...إلخ، ومنها ذكر ما تستحق الكلمة من رفع أو نصب أو جر أو جزم؛ دون توضيح علّة مجيء ذلك الإعراب دون غيره.

وقد يظهر الحكم النحوي في صورة توحي باستقراره لدى المعرِب، كقولهم: مرفوع على الفاعلية أو مرفوع على الابتداء، أو منصوب على الحالية، أو منصوب على التمييز ونحو ذلك. أو يظهر في صيغة توحي بظنيته، أو بإمكان وجود رأي أقوم علة، أو أبين حجة، غير أنها لم تظهر لدى المعرب حينها أو لم تتضح له علتها؛ فيورد حكمه بصيغة احتمالية لوجوه إعرابية أخرى، دون إخلال بالقواعد الأصيلة للغة أو بسلامة الإعراب، وهو هنا كما قال أبو سعيد السيرافي (٣٦٨هـ) عن الضرورة الشعرية: "وليس شيء من ذلك رفع منصوبٍ، ولا نصب مخفوضٍ، ولا لفظ يكون المتكلم فيه لاحنا"[١]، أو كما صرّح به ابن فارس (٣٩٥هـ) بأنه ليس للشعراء اللحن في الإعراب، وما أبته العربية من قولهم فمردود[٢]، كما رفض ابن الحاجب (٦٤٦ه) ارتكاب الشاعر ما لا يجوز؛ لأجل مراعاة ما يجوز مخالفته في لغة العرب، وذكر عدم جواز هذا الأمر باتفاق[٣]، فما داموا لم يقبلوا الإخلال بالقواعد المتفق عليها ضرورةً في الشعر، فإن عدم قبولهم لرأي محتَمل لا يعضده إلا ما يخالف سنن العرب في كلامها من باب أولى.

إن الأحكام المبثوثة في كتب النحو على امتداد زمن تأليفها لا تكاد تخرج عما ذُكر، من اختلاف تنوع، نتج عن إعمال النحويين عقولهم فيما يستشهدون به من نصوص من مجاري كلامهم، حيث إن الاعتماد على السماع وحده يؤدي إلى تعارض الأحكام النحوية؛ لذلك جاءت وسائل الاستدلال الأخرى: كالقياس، والإجماع، والاستصحاب وأيِّدتْ كلها بالسماع، كما ظهرت إفادة النحويين من علم الفقه في استنباط العلل وتنوع

[١] شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، ١٨٩/١

[٢] ينظر: الصاحبي، لابن فارس، ص ٤٨١:٤٨٣

[٣] ينظر: الأمالي النحوية، لابن الحاجب، ٦٩/٢

الأحكام[١]. فالحكم النحوي تعدد بعد ظهور الحاجة لذلك، وقيام العلماء بترداد النظر في النصوص، "وإعطاء الكلام حقَّه من المعنى والإعراب"[٢].

إن الحديث عن ظنية الأحكام أو تحمّل النص لأكثر من حكم قد يرِد عليه اعتراضان، أحدهما: أن تتبُّع القواعد المقررة بإيراد الشاذ عليها يهدم أكثر مما يبني، والآخر: أنه لا يُعقل أن جميع المواضع التي ظهر فيها ما يقال عنه: (ظنية حكم) لم يتبين للقائل بها الوجه الآخر. وكلا الاعتراضين سائغان في أول الأمر، غير أننا نجد الكوفيين يقبلون ذلك ويتوسعون فيه؛ توسعة للصحيح عامة، وعلى المتكلم خاصة متى لم يجد بدًّا منه، من غير نقض للقواعد؛ "لأنه على الحالات وجه صحيح"[٣] ولو كان أضعف الأوجه. ولهذا نجد النحويين في مؤلفاتهم "إذا أجازوا هذا ومنه بدّ وعنه مندوحة، فما ظنك بهم إذا لم يجدوا منه بدلا ولا عنه معدلا؛ ألا تراهم كيف يدخلون تحت قبح الضرورة مع قدرتهم على تركها؛ ليعدّوها لوقت الحاجة إليها"[٤]، كما يقرر ابن السراج (٣١٦هـ) أن "القياس إذا اطرد في جميع الباب لم يُعنَ بالحرف الذي يشذ منه"[٥]، وهذا الشاذ إما أن يكون مطّرحا غير مقبول وأمره بيّن، أو أن يكون سُمع ممن تُرضى عربيته، "فإن كان سُمع ممن ترُضى عربيته فلابد من أن يكون قد حاول به مذهبا ونحا نحوا من الوجوه أو استهواه أمر غلّطه"[٦]، فعلى الرغم من شذوذه فهو ربما أراد به وجها من الفصاحة يمكن العودة إليه ويجعله "مذهبا يُقتاس به ويُفزَع إليه"[٧]، خاصة وأن "سعة القياس تبيح لهم ذلك، ولا تحظره عليهم"[٨].

أما الاعتراض الثاني فليس نافيا لعلم النحوي برأي آخر البتة، وإنما قد يكون من أحواله عدم تبيُّن حكمه أو العلة له، وقد يكون عالما بأوجه إعراب عدة للموضع الواحد، وقد لفت إلى هذا ابن جني (٣٩٢هـ) حين قال: "فإذا رأيت العالم قد أفتى في

---

[١] ينظر: إبرام الحكم النحوي عند ابن جني، شذى جرار، ص١٣:١٩

[٢] أمالي ابن الشجري، (المجلس السادس)، ٥٦/١

[٣] الخصائص لابن جني، ص ٦٣٣

[٤] السابق، ص ٦٧٣

[٥] الأصول لابن السراج، ٦٣/١

[٦] الأصول لابن السراج، ٦٣/١

[٧] الخصائص، ص ٦٣٣

[٨] االسابق، ص ٣١٤

شيء من ذلك بأحد الأجوبة الجائزة فيه؛ فلأنه وضع يده على أظهرها عنده، فأفتى به وإن كان مجيزا للآخر وقائلا به"[1]، ثم نجده يدلل على ذلك بجعل سيبويه (١٨٠ه) (بيضا) حالا من النكرة في قولهم: (لك مائة بيضا)، مع صحة مجيئها حالا من المعرفة وهو الضمير في (كائن) المقدَّر، والثاني أكثر مراعاة للقواعد من الأول [2]، ولا يلزم لصحة التوجيه النحوي للمسألة أن ترِد جميع أوجهه في موضع واحد، لكنها متى وردت أو لم ترِد فإنه يلزمها الاعتضاد بقاعدة نحوية؛ "لأن الاحتمال يعني وجها من وجوه الصواب"[3]، كما أنه من الممكن ألا يكون كل ما نتج عن التفكير في المسألة من احتمالات أو توجيهات مقبولا؛ "فربما لا يستوفي احتمالٌ ما شروط القاعدة النحوية، فيكون إسقاطه من احتمالات الإعراب أمرا واجبا"[4]. ولا يتعارض هذا مع تجويز جميع الأوجه المحتملة ولو كان فيها ضعف؛ فإن العرب تفعل ذلك؛ تأنيسا بإجازة الوجه الأضعف؛ تصحيحا وإرحابا؛ إذا لم يجد المتكلم وجها غيره[5].

وعودا على الصور التي يظهر فيها الحكم النحوي وما ذُكر من وجود أحكام قائمة على الظن فإن من بين الصيغ التي توحي بهذه الظنية، قول النحويين: يغلب على الظن، وأظن، ويحتمَل، ويحتمِل، وربما، ومن الممكن، وقد يكون، ويُتصوَّر، وهي صيغ تدل على مرونة الأصول النحوية وتحمُّلها، وعلى إعمال النحويين فكرهم فيما يعرض لهم من مسائل يستدلون عليها أو نصوص يستشهدون بها. كما كان النحويون يبدؤون بعض أحكامهم باستعمال (إما وأو)، فهما تشتركان في دلالتهما على الشك والإباحة[6]، بل قد يكون الشك أصلا في (أو)[7]. وهما (أي: الشك والإباحة) أمران يتفقان مع دلالة الاحتمال اللغوية، والفرق بينهما في قيام الكلام مع (أو) على اليقين ثم عروض الشك له، أما مع (إما) فالكلام قائم على الشك ابتداء[8].

---

[1] السابق، ص ٦٣٢

[2] ينظر الكتاب لسيبويه ١٥٩/٢، وينظر توضيح المسألة في ٩٢:٨٨/٢

[3] رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، حسن الملخ، ص ٤٩

[4] السابق، ص ٧٦

[5] ينظر: الخصائص، ص ٦٧٣

[6] ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام، ٧٤:٧٢/١

[7] ينظر: باهر البرهان، للنيسابوري، ١٠٠:٩٩/١

[8] ينظر: المفصل، للزمخشري، ص ٤١٧، وشرح اللمع، للشريف الزيدي، ص٢٧٠، المسألة (١٣٨)

وتوضيحا لما سبق هذا عرض لمسائل على كل الصور التي ذُكِرت[1]:

أولا: استعمالهم صيغ الاحتمال، ومن ذلك رأي أبي حيان (٧٤٥هـ) في قوله -سبحانه وتعالى-: ﴿ وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ ... ٩﴾ (النساء): أن مفعول (ليخش) محذوف، ويحتمل أن يكون اسم الجلالة، ويحتمل أن يكون هذا الحذف طريق الإعمال؛ أعمل (فليتقوا) وحذف معمول الأول[2].

كذلك وروده في أوجه إعراب (الذين) من قوله -تعالى-: ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ٣﴾ (البقرة)، التي تحتمل: الجر والرفع والنصب؛ فالجر على أنه صفة (المتقين) أو بدل منهم، والرفع على أنه مبتدأ، والنصب على تقدير: أعني[3].

وهناك -أيضا- ما ذكره أبو حيان (٧٤٥هـ) في حديث عن أحد شواهد الاستثناء:

يطالبني عمرٌو ثمانينَ ناقةً وما ليَ - يا عفراءُ - إلا ثمانيا

حينما قال: "فيحتمل أن تكون (ما) استفهامية، فلا يُقدَّر محذوف، ويحتمل أن تكون نافية، فيقدَّر مبتدأ محذوف"[4]، وعلى جعلها استفهاما يكون الكلام: وما لي؟ بجعل (ما) مبتدأ، وشبه الجملة بعدها خبرا، أما عند جعلها نافية؛ فيكون المعنى: وما مِلْكي إلا ثمانيا، أو ثمانٍ.

وحينما تحدث ابن هشام (٧٦١هـ) عن الضمير المُسمَّى (فصلا) أو (عمادا)، ذكر بأنه يحتمل من الأوجه: الفصلية والتوكيد دون الابتداء؛ لانتصاب ما بعده. نحو: ﴿ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ١١٧﴾ (المائدة)، والفصلية والابتداء دون التوكيد؛ لدخول اللام في الأولى. نحو: ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ ﴾ (الصافات)، ويحتمل الثلاثة: الفصلية والتوكيد والابتداء في نحو: أنت أنت الفاضل.[5] وكذلك حديثه عن إعراب (حبّذا زيد): على القول بأن (حبَّ) فعل، و(ذا) فاعل، فذلك يحتمل وجها أولا: جعْل زيد مبتدأ وجملة (حبذا) خبره، والرابط الإشارة، كما يحتمل جعْل (زيد) خبرا لمحذوف، وكذلك يحتمل وجها ثالثا وهو جعْل (زيد) مبتدأ حُذف خبره وجوبا على تقدير: زيد الممدوح[6].

---

[2] ينظر: البحر المحيط لأبي حيان، ١٨٥/٣

[3] ينظر: البيان لابن الأنباري، ٤٦/١

[4] التذييل والتكميل لأبي حيان، ١٨٠/٨. والبيت: لعروة بن حزام، من البحر الطويل، الديوان، ص ٥٣

[5] ينظر: مغني اللبيب لابن هشام، ٥٧١/٢:٥٧٢

[6] ينظر: مغني اللبيب لابن هشام، ٦٤٠/٢

والخلاصة أن هذه الأوجه بناها القائلون بها على ما تحتمله الجملة وما تقبله القواعد، دون الجزم بقطعها جميعا، أو منع غيرها.

ثانيا: استعمال النحويين صريح لفظ (الظن)، ومن ذلك ما أورده ابن مالك (٦٧٢هـ) في حديثه عن جواز حذف اللام من جواب (لو): "يظن بعض النحويين أن لام جواب (لو) في نحو: لو فعلتَ لفعلتُ، لازمة. والصحيح جواز حذفها في أفصح الكلام المنثور"[١]، فنجده وصف حكم النحويين بلزوم اقتران جواب (لو) باللام لقيامه على الظن، وهو أقرب الصيغ لليقين، بينما يرى ابن مالك(٦٧٢هـ) أن الأمر خلاف ذلك. ومن نماذج استعمالهم صريح لفظ (الظن) ما أورده أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) تعقيبا على رأي أبي الحسن (٢١٥ه) بزيادة (ثُم) في قوله –تعالى–: ﴿ **وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِّفُوا**...﴾ إلى قوله: ﴿ **ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا**.. ﴿١١٨﴾ (التوبة) على معنى: حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت تاب عليهم، ولزم من تقدير (ثُم) زائدةً أن جواب الجزاء غير مذكور[٢] – "وكذلك أظنه في قول زهير:

أرانيْ إذا ما بِتُّ بِتُّ على هوًى فثُمّ إذا أصبحتُ أصبحتُ خاليا

إن (ثُم) زائدة، وقد اجتمع حرفان لمعنى واحد وهو العطف؛ لأن جواب الجزاء قد تقدم، وهو قوله: بتُّ على هوى. فحصلت الفاء عاطفة، فلابد من أن تكون إحداهما زائدة"[٣]، فظاهر تعبير الفارسي (٣٧٧هـ) بناء حكمه على الظن؛ لتوافق العلة بين الآية الكريمة وبيت زهير. فيما لم توجد هذه الظنية في إصدار الحكم النحوي عند السيرافي (٣٦٨هـ) الذي جعلها (ثَم) كراهةً لتوالي عاطفين[٤]. وكذلك ردُّ السيوطي (٩١١هـ) على ابن درستويه (٣٤٧هـ) قوله بأن أصل (نصح) التعدي لواحد بنفسه، وللآخر بحرف الجر، بأن هذا الحكم يتعدى إلى أخوات (نصح)، نحو: (شكر)، كقول: نصحت لزيد رأيه، وشكرت له معروفه، وأورد السيوطي رأيه هذا مبنيا على الظن، حيث قال: "ولا أظنه مخصوصا بنصح، فإنه ممكن في باقي أخواته..."[٥]، وفي هذا دلالة على استعمال الظن عند إطلاق النحويين لأحكامهم في بعض المسائل.

---

[١] ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح في شرح مشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، ص ١٧٨:١٨١

[٢] ينظر: المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي، ١٥١/١

[٣] المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي، ١٥١/١. والبيت: لزهير بن أبي سلمى، من البحر الطويل، الديوان، ص ١٠٦

[٤] ينظر المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي، ١٥١/١

[٥] الهمع للسيوطي، ١٠٩/٥

ثالثًا: استعمالهم عدة صيغ تدل على احتمال الحكم الإعرابي، منها: يُتصوّر، وإما وأو، وربما، ومن الممكن.

ومن ذلك ورود (يُتصوّر) في نحو قول ابن عصفور(٦٨٣هـ): "وأما قول العرب: سار خمس عشرة بين يوم وليلة فيُتصوّر فيه وجهان: أحدهما: أنه يريد أن الخمس عشرة فيها ليالٍ وأيام فيكون من باب التغليب، والآخر: أن الخمس عشرة ليالٍ كلها، لكن يتبعها من الأيام عدتها فيكون قولهم: بين يوم وليلة تأكيدا من طريق المعنى، أو يكون أوقع العدد على المدة فجعل اليوم والليلة مدة فقال: خمس عشرة مدة، ثم فسر فقال: ما بين يوم وليلة، فيكون من باب الاستغناء"[١].

ومن المواضع كذلك توضيح بهاء الدين ابن النحاس (٦٩٨هـ) قول ابن عصفور (٦٨٣هـ): "... فأما (ما) فإنها تقع على ما لا يعقل"، واستدلاله بقول العرب: سبحان ما سخركن لنا؛ بأن هذا الدليل يحتمل أمرين: إما أن تكون (ما) مصدرية، على تقدير: سبحان تسخيركن لنا، على تقدير مضاف محذوف: ذي تسخيركن. أو أن تكون بمعنى الصفة، أي: سبحان المسخِّر[٢].

ومن المواضع أيضًا ما أورده ابن مالك (٦٧٢ه) في حديثه عن تمييز العدد من ثلاثة إلى تسعة: "وربما أوِّل مذكر بمؤنث، ومؤنث بمذكر"؛ فقد جعل التأويل سببا لقبول حالة محتَملة للتمييز[٣].

إن الصيغ التي وردت الأمثلة عليها لا تقرر الحكم ولا توجب قبوله، بقدر ما تقرر احتمالية وروده، ومن هنا نشأت الردود بين النحويين بعضهم على بعض، تخطئة أو تعقيبا أو توضيحا، بعد استقرار القواعد، وقيام التأليف والتدريس والاستفتاء، ونشوء المدارس التي كانت خلافاتها خلافات فرعية تتسع وتضيق[٤]، وفيها مجال واسع للقول بالرأي واتساع المناظرات، وحاجة القضاة والفقهاء والمتكلمين إلى حذق النحو وإتقان أدلته ومسائله.

---

[١] شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ٧٩/٢

[٢] ينظر: التعليقة لابن النحاس، ١٩٥/١:١٩٨

[٣] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ٣٩٧/٢:٣٩٨

[٤] ينظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص ٩٥

ولم يكن التوسُّع في الإعراب وإيراد عدة أوجه للموضع الواحد أمرا طارئا على النحو، بل نشأ معه، فحينما كان ابن أبي إسحاق (١١٧هـ) أول من مدّ القياس، فالمقصود به القياس المستعمل الذي هو "جملة من المهارات اللغوية المكتسبة يطبقها [النحوي] في كلامه دون وعي منه إلى ذلك"[١]، ومن مظاهر التوسُّع في إيراد الأوجه على الموضع الواحد سؤاله الفرزدق: كيف ينشد بيت ذي الرمة:

وعينانِ قال اللهُ كُونا فكانتا فعولانِ بالألبابِ ما تفعلُ الخمرُ

برفع (فعولان) أم بنصبها (فعولين)؟ فلم يجبه الفرزدق، فوضّح ذلك ابن أبي إسحاق (١١٧ه) بأنه لو كانت الرواية على (فعولين) لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما؛ لكونها تقع خبرا لكان، ولكن الشاعر أراد أنهما تفعلان ما تفعل الخمر[٢]. وهذا ردٌّ لاحتمال يقبله الإعراب، لكن المعنى يرفضه. وكان ابن أبي إسحاق (١١٧هـ) قد افترض ذلك الوجه، وإن كان غيره يجيزه، حيث كان من عادته النزوع إلى التأويل الذي هو تقليب الظاهرة حسب احتمالاتها[٣].

وتوجد بذور ظاهرة الاحتمالات في النحو عند الخليل (١٧٠هـ) الذي ربما يكون "أول من فتح في الإعراب ما يمكن أن نسميه بالاحتمالات"[٤]، فهو يحاول إيجاد وجه سائغ لكل ما يعارض قاعدة نحوية قائمة على الاستقراء، ومن ينظر كتاب سيبويه (١٨٠هـ) يجده ينقل عنه كثيرا من الاحتمالات في وجوه الإعراب، وكثيرا من التأويل[٥]. ولم يكن ذلك محض إجراء عقلي، بل كان "كل حكم نحوي وكل أصل لا يُلقى إلقاء، وإنما يُلقى ومعه برهان من كلام العرب الموثوق به وأشعارهم"[٦]، ثم يوظَّف التأويل فيما يخالف القاعدةَ النحويةَ المستقرةَ من كلام العرب الذي شذ عنها. ومن ذلك تأويله قول الأعشى:

إنْ تركبوا فركوبُ الخيلِ عادتُنا أو تَنزِلون فإنّا مَعشرٌ نُزُلُ

---

[١] مقدمة في تاريخ النحو، إبراهيم الشمسان، ص٢٦

[٢] ينظر: مجالس العلماء للزجاجي، ص ٦٦، المجلس (٣٨). والبيت: لذي الرمة، من البحر الطويل، الديوان، ص ٢٠٩

[٣] ينظر: مجالس العلماء للزجاجي، ص ٦٦، المجلس (٣٨)، ومقدمة في تاريخ النحو، إبراهيم الشمسان ص ٢٥:٢٨

[٤] المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص ٤٥

[٥] ينظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص ٤٤:٤٦

[٦] المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص ٤٧

حينما سأله سيبويه (١٨٠ه) عن رفع (تنزلون) مع كونها معطوفة على (تركبوا)، فعلّل ذلك بأن الشاعر كأنه توهّم أنه قال: (أتركبون) فرفع[١].

وهنا يلزم التنويه إلى أن هذا الشيوع لا يقتضي أن تكون جميع الجمل العربية تحتمل الدلالات المتعددة التي تؤدي إلى تعدد الإعراب، وإنما مدار الحديث هو الجملة التي "تحتمل أكثر من معنى"[٢]، وهذا الاحتمال المعنوي يكون أحيانا متأثرا بسبب لغوي أو صرفي، نحو: احتمال بعض الأفعال لصيغة الماضي المبني للمجهول، ولصيغة الأمر، نحو: رُدَّ، وشُدَّ، وفِرَّ[٣]، وكذلك احتمال بعض الكلمات في وزنها الصرفي أكثر من صيغة، نحو: صيغة (فَعُول) فهي قد تكون للمبالغة، نحو: صبور، وقد تكون بمعنى اسم المفعول، نحو: رسول[٤].

ولا يخفى أن هذه المؤثرات معنوية أو لغوية أو صرفية تؤثر على اختلاف الإعراب، أو ربما تؤدي إلى تعدده، ومن هنا كان "النحو معنى قبل أن يكون لفظا"[٥].

أولًا: تعريف الاحتمال:

الاحتمال في اللغة:

(الاحتمال) مصدر(احتمل)، فعل مزيد من (حمل)، وهو مجردًا يدل على الرفع والإمكان، قال ابن فارس(٣٩٥ه) عن أصله: "الحاء والميم واللام أصل واحد يدل على إقلال الشيء"[٦]، وجاء عند الجوهري (٣٩٣ه) عن معناه: "حَمَل على نفسه في السير، أي: جهدها فيه"[٧]، ومن هذا المعنى تظهر دلالة الإمكان. كما أنها تدل على عدم الثبات

---

[١] ينظر: الكتاب لسيبويه، ١/ ٤٢٩. والبيت: للأعشى، من البحر البسيط، الديوان، ص ١٥٤، وشرح الديوان، ص ١٥٠، وكلاهما أثبت رواية:

قالوا الركوب فقلنا: تلك عادتنا أو تنزلون، فإنا معشر نزلُ

والشاهد في البيت حسب الرواية المثبتة في كتاب سيبويه مذكورة في: التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة، لابن جني، ص ١٢٤

[٢] الجملة العربية والمعنى، فاضل السامرائي، ص ١٢

[٣] ينظر: بحث (احتمال الصورة لغير وزن)، سليمان العايد، مجلة جامعة أم القرى، العدد الثالث، السنة الثانية، عام ١٤١٠ه، ص ١٠٧:١٠٨

[٤] ينظر: الجملة العربية والمعنى، فاضل السامرائي، ص ١٤

[٥] بحث (المعنى القرآني الكريم في ضوء التوجيه النحوي)، حقّيّ إسماعيل الجبوري، (لارك) للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد التاسع، السنة الرابعة، عام ٢٠١٢م، ص ١٩٦

[٦] مقاييس اللغة لابن فارس مادة (حمل)، ١٠٦/٢

[٧] الصحاح للجوهري، مادة (حمل)، ١٦٧٧/٤

والاستخفاف، فذهاب القوم وارتحالهم يسمى (احتمال)[١]، وكذلك الغضب، جاء عن ابن السكيت (٢٤٦ه) أن: الاحتمال: الغضب[٢]، يؤيده قولهم: "فلان لا يحمل، أي: لا يظهر غضبه"[٣]. وتدل صيغة (احتمل) أيضًا على قبول الأمر، جاء عن الأصمعي (٢١٦ه): "يقال للذي يحلم عمن يسبه: قد احتُمل، فهو محتَمل"[٤]، ومنه: احتُمل الفعل عند العفو عن فاعله[٥]، وكذلك قبول الصنيعة والإحسان[٦]. وقبول الكلام أكثر من وجه سائغ يسمى (احتمال)[٧]. ويظهر هنا تشارك الصيغتين في المعنى، في: الإمكان، والقبول، وعدم الثبات. ويزاد عليه "أن من معاني صيغة (احتمل) المزيدة التعمُّل فيما يراد حمله، وهذا ما لا نجده في صيغة (حمل) المجردة"[٨]، بينما أصلهما معا – أي: (حمل) و(احتمل)– يؤول إلى الإمكان[٩]: الذي عرفه الجرجاني (٨١٦ه) بأنه: "عدم اقتضاء الذاتِ الوجودَ والعدم"[١٠]، فأي شيء لا يقتضي وجوده أو عدمه لا يمكن القطع بأحدهما[١١].

ومما سبق يمكن إيجاد العلاقة بين دلالة (الاحتمال) في المعاجم، ومعناه الاصطلاحي الذي سيأتي.

---

[١] ينظر: الصحاح للجوهري، مادة (حمل)، ١٦٧٧/٤، وأساس البلاغة للزمخشري، مادة (حمل)، ص ١٦٩، وشمس العلوم لنشوان الحميري، مادة (حمل)، ١٥٨٩/٣، ولسان العرب مادة (حمل)، ١٨٩/١٣

[٢] ينظر: مقاييس اللغة لابن فارس، مادة (حمل)، ١٠٦/٢

[٣] لسان العرب لابن منظور، مادة (حمل)، ١٩٢/١٣

[٤] تهذيب اللغة للأزهري مادة (حمل)، ٥٦٧/٣:٥٧١

[٥] ينظر: شمس العلوم لنشوان الحميري، مادة (حمل)، ١٥٨٩/٣، والمعجم الوسيط، مادة (حمل)، ١٩٩/١

[٦] ينظر: العين للخليل، مادة (حمل)، ص ١٧٧، ولسان العرب لابن منظور، مادة (حمل)، ١٨٧/١٣

[٧] ينظر: شمس العلوم لنشوان الحميري، مادة (حمل)، ١٥٨٩/٣

[٨] الاحتمالات اللغوية المخلة بالقطع، كيان حازم، ص ٢٣

[٩] ينظر: الفروق اللغوية للعسكري، ص ٢٣:٢٠، وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي، ٢٩٤/١:٢٩٥

[١٠] التعريفات للجرجاني، ص ٥١

[١١] ينظر: الاحتمالات اللغوية المخلة بالقطع، كيان حازم، وما كتبه من تحليل لغوي موسع لمفردة (الاحتمال)، ص ٢٠:٢٥، وبحث (الاحتمال الصرفي في القرآن الكريم وأثره الدلالي (كفاتا) نموذجا)، كاطع جار الله سطام، مجلة الأستاذ، كلية التربية: ابن رشد للعلوم الإنسانية/جامعة بغداد، المجلد الأول، العدد (٢٠٨)، عام ١٤٣٥=٢٠١٤، ص ٢٦:٢٧، وبحث (الاحتمال الصرفي في القرآن الكريم)، جلال الدين العيداني، ص ١:٢

الاحتمال في الاصطلاح:

ذكر الجرجاني (٨١٦هـ) -في أحد تعريفيه للاحتمال - أنه: "ما لا يكون تصوّر طرفيه كافيا، بل يتردد الذهن في النسبة بينهما، ويراد به الإمكان الذهني"[١]، فيظهر هنا التردد في المنع أو القبول، ويؤيد هذا المعنى التهانوي (١١٩١هـ) بقوله عن (المحتمَل): "ما شككت وترددت في أنه متساوي الطرفين، وليس بممتنع الوجود في نفس الأمر"[٢]، ورادف له في عدة مواضع بقوله: (المشكوك فيه)[٣]، ويظهر أن الاحتمال مرتبط بعدم وجود تصوّر كافٍ للأمر، مما يدفع بعدم الجزم بمنعه أو قبوله، وهذا التردد يقترب من الشك، ولكنه يختلف عنه[٤].

أما الكفوي (١٠٩٤هـ) فقد نظر له من زاوية أخرى، فقد فرّق بين مجيئه لازما أو متعديا، فمجيؤه متعديا من نحو: (احتمل الحال وجوها كثيرة) وفيها دلالة الاقتضاء- وهو ما يقترب من التعريفين السابقين-[٥]، حيث إن الاقتضاء يتوافق مع دلالة الإمكان.

ومعاني الإمكان والقبول وعدم الثبات تتوافق مع التعريفات السابقة التي تدير مصطلح (الاحتمال) حول التردد الإمكان وعدم الامتناع، وهو الأمر الذي يجعل بعض التراكيب النحوية مقتضية أو محتملة لعدة أوجه. أو بعبارة (الإمكان): يمكن إعرابها بأكثر من وجه.

ويمكن أن يتشكل مما سبق ملامح (الاحتمال النحوي)؛ فتكون كالآتي:

- الاحتمال النحوي يقع في الحكم النحوي: وهو ما يصدره النحوي من علامة إعرابية، نحو: الألف علامة لرفع المثنى، أو الضمة المقدرة. أو ما يحدده من حكم إعرابي، نحو: الرفع بناء أو إعرابا، أو ما يحدده من موضع نحو: الفاعلية، أو المفعولية...إلخ.
- تردد الذهن في قبول هذا الحكم، هو ما منحه صبغة الظنية.
- دلالة الظنية الموجودة في الحكم النحوي المحتَمل لا تعني الخطأ، كما لا تعني الصواب.

---

[١] التعريفات للجرجاني، ص ٣٠

[٢] كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي، ٢٩٤/١:٢٩٥

[٣] ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي، ٢٩٤/١ و١١٦/٢:١١٧

[٤] سيرد حديث عن علاقة الاحتمال بالمصطلحات المتداخلة معه

[٥] ينظر: الكليات للكفوي، ص ٤٧

- ظهور التردد فيه يكون من جهتي: قبوله ومنعه؛ إذ لا تتوفر حجة كاملة على أحد الأمرين.

فيكون بالتالي حكما نحويا يتردد الذهن في قبوله ومنعه لعدم وجود ما يمنع وروده، ولا ما يقوّي ظهوره.

المصطلحات المتداخلة مع معنى الاحتمال:

عند القراءة في كتب النحو تظهر بعض الألفاظ التي يطلقها النحويون في سياق حكمهم على المسائل، ومما يظهر قربه من (الاحتمال) –كونه موضوع البحث– ثلاثة مصطلحات، هي: الظن، والشك، والجواز.

أولا: الظن والشك:

ظنّ: من الأضداد، فهي تأتي بمعنى الشك، وبمعنى اليقين[1]، كما في قول الله –تعالى–: ﴿ إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَهْ ٢٠﴾ (الحاقة)، كما تأتي للعِلْم؛ ورُدّ هذا الرأي لعدم شهرته في لسان العرب، ولا تعويل على ما ورد حوله مما حُكي عنهم، وما ورد من ذلك فهو مُوهِم[2]، ويكون أقرب من ذلك من فسّره بأنه مُشاكل للعلم؛ لأنه يعلم بعض الشيء إذا كان يظنه[3].

وقد قام العلماء بتوضيح الفرق بين (ظن) للشك وتلك التي لليقين، فعدوا المتصلة بأنّ المشددة لليقين، بينما المتصلة بأنْ المخففة فتكون للشك[4]، من ذلك قوله –تعالى–: ﴿ **مَا ظَنَنْتُمْ أَنْ يَخْرُجُوا وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ** ٢﴾(الحشر)، فقد ورد (الظن) فيها في سياق واحد على الصورتين السابقتين، وتوضيحها أنّ: "الظن الأول على بابه، والثاني: بمعنى العلم واليقين، بشهادة وقوع (أنّ) المشددة بعده"[5]، ومما يؤيد هذا القيد أن ابن جني (٣٩٢هـ) علّق على إلغاء (ظن) في قول الشاعر:

وأُشفِقُ مِن وُشْك الفراقِ وإنّني أظنُّ لَمحمولٌ عليه فراكبُهْ

---

[1] ينظر: العين للخليل، مادة (ظن)، ص ٥٠٥، وتهذيب اللغة للأزهري، مادة (ظن)، ص ٤٩٩، ومقاييس اللغة لابن فارس، مادة (ظن)، ٤٦٢/٣، والتعريفات للجرجاني ص ١٥٨، والكليات للكفوي ص٥٠٠

[2] ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان، ٢١٠٠/٤

[3] ينظر: معاني القرآن للفراء، ١٣٠/١

[4] ينظر: الكليات للكفوي، ص ٤٩٥

[5] الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمنتجب الهمذاني، ١١٩/٦. وينظر: الكتاب نفسه ٦٣٩/٣، وهناك أكثر من موضع يؤيد هذا الرأي في هذا الكتاب

بقوله: "... الظن هنا ينبغي أن يكون بمعنى اليقين والثبات، لا للشك والخِلاج، ألا ترى أن معه اللام و(إنّ)، وكلاهما للتثبيت واليقين والتوكيد"[1].

كما أنهم بيّنوا معنى مجيء الظن من قبيل الشك، فذكروا أن التردد المراد إنما يكون بين وجود الشيء وعدمه، سواء استويا أو ترجّح أحدهما[2]. كما أن (الظن) يأتي بمعنى التوقُّع، كما في قوله –تعالى–: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمۡ ٤٦﴾ (البقرة)[3]، وبمعنى القَسَم كما عند الفراء (٢٠٧ه) كما أورد عنه ابن الدهان (٤٩٤ه)[4]، وردّ ابن الأنباري (٥٧٧ه) هذا بقوله: "لا يجوز أن يكون الظن قَسَما"[5]؛ لتعارض دلالة العلم التي يقتضيها القسَم مع دلالة الظن القائمة على عدم الجزم بالأمر. أما الشك فهو "نقيض اليقين"[6]، كما أنه "يطلق أيضا على مطلق التردد"[7]، وأصله يدل على التداخل؛ كأنما شُك أمران في مِشك واحد، فتداخل طرفاه واستويا[8]، ويلتقي الظن مع الشك في وجود نقيضين، وعند رجحان أحدهما يكون (الظن)، وعند تساويهما يكون (الشك). فالظن قاعدته الشك مع ميل إلى أحد الطرفين[9]. فهو "ترجيح أحد الاحتمالين على الآخر"[10]، وعرّفهما الجرجاني (٨١٦ه) بقوله: "الظن أحد طرفي الشك بصفة الرجحان"[11]، أما الشك فهو: "التردّد بين النقيضين بلا ترجّح لأحدهما على الآخر عند الشاك"[12]،

---

[1] التنبيـــه على شرح مشكلات الحماسة لابن جني، ص ٣٢٢. والبيت: لابن ميادة الرماح بن أبرد المري، من البحر الطويل، شعر ابن ميادة، ص ٧٢

[2] ينظر: الكليات للكفوي، ص ٤٩٩

[3] ينظر: أسرار العربية لابن الأنباري، ص ١٥٦، والكليات للكفوي، ص ٥٠٠. وجاء في المحرر الوجيز عن آية: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِم﴾ (البقرة، آية ٤٦) عن المهدوي وغيره أن الظن فيها يصح أن يكون على بابه، ورده ابن عطية بعدة أقوال. ينظر المحرر الوجيز لابن عطية، ١٣٧/١

[4] ينظر: الغرة لابن الدهان ٢١٦/١

[5] الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، المسألة الثامنة والخمسون، ٤٠٠/١

[6] معجم العين للخليل، مادة (شك)، ص ٤٢٠، وتهذيب اللغة للأزهري، مادة (شك)، ٣٧٥/٧

[7] الكليات للكفوي، ص ٤٣٣. وينظر: فروق اللغات في التمييز بين مفاد الكلمات لنور الدين الحسيني، ص ١٥٢

[8] ينظر: بحث (الظن: معناه وأقسامه ومصادر بناء الأحكام عليه)، مجلة الحقوق في جامعة الكويت، فؤاد السرطاوي، ص ٣

[9] ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية، ١٣٨/١، وينظر: بحث (الظن: معناه وأقسامه ومصادر بناء الأحكام عليه)، مجلة الحقوق في جامعة الكويت، فؤاد السرطاوي، ص ١

[10] أسرار العربية لابن الأنباري، ١٥٦

[11] التعريفات للجرجاني، ص ١٥٨

[12] السابق، ص ١٤١

فالأمران بلا ترجح أحدهما شك، والراجح منهما ظن، أما المرجوح فهو وهم[١]، وكلها صور للاحتمال؛ إذ هو أعم، وهي أخص، فهو وارد عند الظان والشاك والواهم جميعهم، أما المحتمَل فلا يكون ظنا إلا إذا اقترب احتماله من اليقين؛ إذ إن "الظن ما كان جانب الثبوت فيه راجحا"[٢]، ويؤيد هذا أن من معاني (ظن) اللغوية: اليقين، فقد يطلق عليه، وقد يطلق على ما قاربه. ويكون وهْمًا إذا اقترب احتماله من الخطأ، ويكون شكًّا حينما يكون هناك تردد بين طرفي: الراجح والمرجوح؛ إذ إن "الشك يجوِّز كون ما شُكَّ فيه على إحدى الصفتين [أي: راجحة أو مرجوحة]؛ لأنه لا دليل هناك ولا أَمَارة"[٣]، عدا هذا فإن صيغ الاحتمال: (حمل واحتمل) تؤولُ في معناها إلى الإمكان كما سبق في المعنى اللغوي لها[٤]، أما (ظن) فتؤولُ إلى التردد[٥].

وبناء على ما سبق فإن (الظن) المراد هو الظن القائم على دليل، أو على احتمال مقيَّد، وليس الظن الذي يظهر من احتمال مجرَّد يستند إلى شكل الجمل المتوافقة؛ فهذا النوع غير مقبول، وسبب رفض هذا المستوى من الظن كونه يفتقر إلى الإسناد النحوي والمعنوي، ولا يعدو كونه عملية ذهنية فحسب[٦]. ومن هنا فالاحتمالات النحوية كلها لا تخرج عن كونها (ظنًّا) أو (شكًّا)، ولا يعني ذلك خطأها جميعا؛ إذ هي داخلة ضمن مجال التفكير، كما لا يعني ذلك قبول كل حكم قام عليها مهما كان فيه من ضعف أو بُعْد، حتى يُنأى بالأحكام النحوية من أن تدخل في جملة الهوى[٧]. خاصة إذا تعلق الأمر بلغة القرآن الكريم؛ كونها تنحصر عند ذاك في خدمة تفسير القرآن الكريم[٨].

---

[١] ينظر الكليات للكفوي، ص ٤٣٣، وفروق اللغات في التمييز بين مفاد الكلمات لنور الدين الحسيني، ص ١٥٢

[٢] بحث (أحاديث الصحيحين بين الظن واليقين)، حافظ ثناء الله الزاهدي، مجلة البحوث الإسلامية، العدد (١٨)، الإصدار من ربيع الأول إلى جمادى الثانية، ص ٢٩١

[٣] الفروق اللغوية، للعسكري، ص ١٠١

[٤] ص ١١

[٥] ينظر: الفروق اللغوية للعسكري، ص ٢٠:٢٣، وفروق اللغات في التمييز بين مفاد الكلمات لنور الدين الحسيني، ص ١٥٢

[٦] ينظر: بحث (دلالة ألفاظ القرآن الكريم بين القطع والظن)، خليل الكبيسي، مجلة كلية العلوم الإسلامية–جامعة بغداد، العدد السادس/السنة الرابعة، ١٤٢٠ه=١٩٩٩م، ص ٢٦٦، وكتاب رؤى لسانية، حسن الملخ، ص ٤٨، وكتاب الاحتمالات اللغوية المخلة بالقطع، كيان حازم، ص ٣٩:٤١.

[٧] ينظر: بحث (دلالة ألفاظ القرآن الكريم بين القطع والظن)، خليل الكبيسي، مجلة كلية العلوم الإسلامية–جامعة بغداد، العدد السادس/السنة الرابعة، ١٤٢٠ه=١٩٩٩م: ص ٢٦٦

[٨] ينظر: رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، حسن الملخ، ص ٥١

ثانيا: الجواز:

من المصطلحات التي تتداخل مع الاحتمال: مصطلح (الجواز)، ونأتي لتعريفه لغويا، ثم نورد التقارب والاختلاف بينهما.

(جاز) بمعنى: قُبِل[١]، وسُوِّغ له، وهو قسيم الامتناع[٢]، وجوز الشيء: وسطه[٣]. أما تعريفه في الاصطلاح فهو: "إباحة الوجه النحوي... دون وجوب أو امتناع"[٤]. ويلتقي مع معنى الاحتمال في القبول، والإمكان، وعدم الامتناع.

لكن بينهما فروقا تحدد ملامح كلٍّ منهما. فالجواز يسخّر الأصول الفصيحة من كلام العرب لتطويع القاعدة النحوية، خاصة تلك التي كثر حولها الخلاف بين النحويين، "ومن ثَمّ كان الاتساع في القاعدة سمة من سمات العربية"[٥]، وبسبب الجواز جاز اللجوء إلى فرض الاحتمالات؛ فهو "يقتضي ثنائية الوجوه أو تعددها في المسألة الواحدة"[٦]، إذ لو لم تكن هناك مرونة بسببه لم يكن هناك احتمال.

ويلتقي الجواز مع الاحتمال أيضا في كون الحكم الجائز يطلق على المحتمل، ويشابهه في استواء طرفي الأمر، وعدم امتناع وجود أحدهما[٧]، وكما أن الاحتمال لا ينفي غيره باعتبار استواء طرفي الأمر أو الحكم، فكذلك الجواز، مع فرق بينهما في وجود الشك والتردد في الاحتمال[٨].

إضافة إلى ما سبق فإن الجواز محكوم بالمعنى، بينما الاحتمالات –على إطلاقها– عملية ذهنية، قد توافق المعنى وقد لا توافقه، خاصة أن النحويين حال إعرابهم ينظرون للشواهد من منطلقات متفاوتة في مخزونهم النحوي، وبناء على هذا المخزون واختلاف الفهم والنظر؛ يتغير المعنى، وتتعدد الاحتمالات الإعرابية، وتتفاوت قوة وضعفا حسب تفاوت عللها وحججها. وعليه فإن كل الاحتمالات التي يُحكم بصحتها هي من قبيل

---

[١] المعجم الوسيط، مادة (جاز)، ١٤٦/١

[٢] ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، لمحمد سمير اللبدي، ص ٥٩

[٣] ينظر: العين للخليل، مادة (جوز)، ص ١٣٤

[٤] معجم المصطلحات النحوية والصرفية، لمحمد سمير اللبدي، ص ٥٩

[٥] بحث: (أسباب الجواز في النحو العربي)، سهيلة خطاف عبدالكريم، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد العاشر–العدد الثالث/إنساني/٢٠١٢م، ص ٩

[٦] معجم المصطلحات النحوية والصرفية، لمحمد سمير اللبدي، ص ٥٩

[٧] ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي، ٢٩٤/١:٢٩٥

[٨] ينظر: رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، حسن الملخ، ص ٤٩

الجواز، بينما الأحكام النحوية التي لا تتوافق مع المعنى، وتفتقر إلى وضوح المقام – كحال بعض من الشواهد الشعرية– تكون احتمالا فقط؛ كون الاحتمال لا يشترط موافقة كل أجزاء القاعدة[1].

وإتماما لِمَا جُمِع من الفروق بين الجواز والاحتمال، وبناء على كون الجواز محكوما بالمعنى، فإنه يمكن القول بأن الأحكام النحوية التي يتيحها الجواز أقل مما يتيحها الاحتمال.

وخلاصة ما سبق فإن مردّ تداخل مصطلحيْ: (الظن والشك) مع (الاحتمال) يكون إلى أمرين: أولهما: اتفاقهما في التردد وعدم الجزم، مع تفاوت مقدار هذا التردد في كل لفظ من هذه المصطلحات الثلاثة –بعد استبعاد (الوهم)–. وثانيهما: الاختلاف في الأخذ بها. فالظن يقترب من اليقين، والشك أقرب إلى الجهل، أما الاحتمال فهو يؤدي إليهما، إذ يقومان عليه.

وأما مصطلح (الجواز) فيتفق مع (الاحتمال) في قدرتهما على تطويع القاعدة النحوية، واستعمال مرونتها فيما يعوز المتكلم من أساليب، أو يفيده من إمكان الاختيار.

علاقة التأويل بالاحتمال:

التأويل –أولا_ في أصله اللغوي من (أول)، والأَوْل: الرجوع. وأوّل الكلام: دبّره وقدّره وفسّره. ومن معاني أوّلته إليه: صيّرته إليه. ومن معاني التأويل: التحرّي والطلب والجمع والإصلاح، والإخبار بمعنى الكلام[2].

وقد عرّفه الخليل (١٧٠ه) بأنه: "تفسير الكلام الذي تختلف معانيه، ولا يصح إلا ببيان غير لفظه"[3]، وعند أبي هلال العسكري (٣٨٢ه): "استخراج معنى الكلام لا على ظاهره، بل على وجه يحتمل مجازا أو حقيقة"[4]. أما الجرجاني (٨١٦ه) فقد عرفه بأنه:

---

[1] ينظر: بحث: (أسباب التعدد في التحليل النحوي)، محمود حسن جاسم، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد (٦٦)، ص ١١٧:١٤٢، (ترقيم الصفحات حسب البحث الذي نشره المؤلف، وليس حسب صفحات المجلة)، وكتاب رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، حسن الملخ، ص ٤٥:٥١

[2] ينظر: الفروق اللغوية للعسكري، ص ٥٦، والصحاح للجوهري، مادة (أول)، ١٦٢٨/٤، ولسان العرب لابن منظور مادة (أول)، ٣٣/١٣ وما بعدها، وفروق اللغات في التمييز بين مفاد الكلمات لنور الدين الحسيني، ص ٨٩، وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي، ١٢٨/١

[3] العين، للخليل، مادة (أول) ص ٣١

[4] الفروق اللغوية للعسكري، ص ٥٦

"صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله موافقا للكتاب والسنة"[١]، وعند الأصوليين: "الظن بالمراد"[٢]، وهو أيضا: "صرف اللفظ عن ظاهره؛ لوجود ما يقتضي ذلك"[٣]، وهناك أكثر من تعريف له[٤]، اتفقت على أنه النظر في الكلام حينما تختلف معانيه عن ظاهر لفظه، ويحتاج إقرار شيء منها إلى أن يُتأوّل. "وتشيع لفظة التأويل في مؤلفات النحو المختلفة، وهي تدور في فلك حمل النص على غير ظاهره؛ لتصحيح المعنى أو الأصل النحوي"[٥]، وعلى الرغم من هذا الشيوع فإنه لم يرد نص يعرّف التأويل في عُرْف النحويين[٦]، وإن كانوا يطبقونه بطريقة عملية في كتبهم[٧]، وكل ما سبق من تعريفات هي لأهل التفسير أو للأصوليين أو للغويين، وهي بمجملها تعطي دلالة إعمال العقل في الدليل لردِّ ما خالف ظاهرُه القاعدةَ إلى موافقتها، إما: باحتمال معنى، أو بتقدير محذوف، أو افتراض سياق مناسب.

وعند النظر إلى القول الوحيد في كتب النحو الذي وضّح به أبو حيان (٧٤٥هـ) التأويل، وهو قوله: بأنّ التأويل "إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة؛ فيُتأوّل"[٨]، فالجادّة هنا هي قواعد النحو، وليست الكلام العربي الذي نُطق به[٩]، وهو ما ظهر لدى البصريين، من لجوئهم إلى التأويل في كل ما خالف قواعدهم.

لقد كان لاستعمال النحويين للتأويل سبب ظاهر وهو موافقة النصوص لقوانين النحو وأحكامه، وهو حسب ظهوره لدى النحويين "صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج لتقدير وتدبّر"[١٠]، إلا أنه يمكن القول بأن تعريف "صرف الظواهر اللغوية

---

[١] التعريفات للجرجاني، ص ٦٥:٦٦

[٢] كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي، ١٢٨/١

[٣] فروق اللغات في التمييز بين مفاد الكلمات لنور الدين الحسيني، ص ٩١

[٤] ينظر تعريف ابن الأثير وغيره في لسان العرب لابن منظور مادة (أول)، ٣٤/١٣

[٥] التأويل النحوي في القرآن الكريم، عبدالفتاح الحموز، ١٧/١

[٦] ينظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم، عبدالفتاح الحموز، ١٥/١، وضوابط الفكر النحوي، محمد الخطيب، ٦٣٣/٢، وأصول النحو العربي، محمد عيد، ص١٥٧، والتأويل النحوي في الحديث الشريف، فلاح الفهدي، ص ١٥:١٦

[٧] ينظر: أصول النحو العربي، محمد عيد، ص١٥٧

[٨] ينظر: الاقتراح للسيوطي، ص ٨٧

[٩] ينظر: أصول النحو العربي، محمد عيد، ص١٥٧

[١٠] أصول النحو العربي، محمد عيد، ص١٥٧

إلى غير الظاهر؛ للتوفيق بين أساليب اللغة وقواعد النحو"[1] هو الأقرب؛ إذ إنه جمع بين توضيح دلالة التأويل بإيراده: (صرْف)، وتحديد الغرض النحوي منه بإيراده السبب: (للتوفيق بين أساليب اللغة وقواعد النحو)، لكنه لم يستوفِ ذكر: وجود الدليل أو الاحتمال أو الافتراض التي يستقيم بها تعريف التأويل النحوي.

ولا يُلجأ إلى التأويل إلا إذا استدعى المعنى ذلك، أو خالفت دلالة تركيب أحد الشواهد لقاعدة استنبطها النحويون، أو خالف نصٌّ أصلا نحويا، أو كما يسمى بالفصيح المخالف للأقيسة، كما أنه لا يسوغ إلا حينما يكون هذا النص المخالف ثابتا[2].

وبوصف التأويل إحدى وسائل تجلية المعنى، وجعْل الشاذ موافقا للقاعدة[3]، أو كونه مسلكا لإيجاد التوافق بين النصوص والأحكام بافتراضات وتصوّرات ذهنية[4]؛ فإنه يقترب من (الاحتمال) في كونه يقوم على إعمال العقل في المسائل، والبحث لها عن سند من القواعد، أو من كلام العرب. كما أن جزءًا من الاحتمالات النحوية ظهرت بعد تأويل النحويين لشواهد من عصر الاحتجاج.

ومن دلائل هذا القرب أنه قد يُعبّر عن التأويل أحيانا بلفظ الاحتمال[5]، وكذلك ورود بعض التعريفات التي تجعل التأويل قائما على الاحتمال، نحو: "التأويل: هو ردُّ أحد المحتمَلينِ إلى ما يطابق الظاهر"[6]، كذلك ما ذكره علماء الأصول عن كونه احتمال يعضده دليل لمعنى أقوى من الظاهر[7]، ومنه صرف الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح عند وجود دليل كذلك[8]، وعَدُّ تقليب الظاهرة حسب احتمالاتها من بابه[9]، وجعله مطابقا لمصطلح (الرد إلى الأصل)، أو قد يكون هو بعينه، إذ إنه عند تخريج

---

[1] التأويل وتجلياته وتمثلاته ودوره في النحو العربي، إيمان عمر محمد جاد الله، ص ١٨

[2] ينظر: الاقتراح للسيوطي، ص ٨٧، عبدالفتاح الحموز، ٥/١ و١٦/١، وضوابط الفكر النحوي، محمد الخطيب، ٦٣٣/٢:٦٣٥، و٢/ ٦٣٨، والتأويل النحوي في الحديث الشريف، فلاح الفهدي، ص ١٨:١٩، والغرة لابن الدهان، ص ١٠١ (قسم الدراسة)

[3] ينظر: التأويل وتجلياته وتمثلاته ودوره في النحو العربي، إيمان عمر محمد جاد الله، ص ٥٣

[4] ينظر: الشذوذ في الشاهد الشعري بين الدلالة والاستعمال: شواهد سيبويه نموذجا، نورة الحربي، ص ٥٢:٥٣

[5] ينظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم، عبدالفتاح الحموز، ١٧/١:١٩

[6] فروق اللغات في التمييز بين مفاد الكلمات لنور الدين الحسيني، ص ٩١

[7] ينظر: الاحتمالات اللغوية المخلة بالقطع، كيان يحيى حازم، ص ٩١

[8] ينظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم، عبدالفتاح الحموز، ١٠/١

[9] ينظر: مقدمة في تاريخ النحو، إبراهيم الشمسان، ص ٢٦

نص مخالف للغات العرب بردّه إلى أصل وضْع الجملة فقد تتعدد الأوجه التي يُرَدُّ إليها، وعلى هذا يكون للتأويل وجه واحد، أو يكون له عدة احتمالات إعرابية[1]، ولقوة العلاقة بين التأويل والاحتمال جعَل بعض العلماء قيامه على قبول احتمالات متعددة بما ظهر من الأدلة، وترجيح أحدها بدون قطع –فرقا بينه وبين التفسير الذي لا يحتمل إلا وجها واحدا[2]، وهذا الأمر يفيد في استيعاب التباين الذي يحصل بين بعض النصوص والقواعد المطردة، والذي يُلزِم النحويين بتأويل كل خروج عنها طردا لقياسهم[3]. "فالمنهج العلمي لا ينكر وجود ما يخرج عن القاعدة، لكن يحتّم أن يكون له تفسير وتوجيه مقبول"[4]. وهذا مما يقوّي قبول كل ما خالف وظفر في الوقت نفسه بحسن التوجيه أو التخريج، ليثري جانب الاحتمالات الإعرابية.

[1] ينظر: الأصول، تمام حسان، ص ١٣٨و١٤٦:١٤٨، و٢٠٧. والتخريج هو: "إيجاد الوجوه المناسبة للمسائل الخلافية الخاصة"، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير اللبدي، ص ٧٣

[2] ينظر: فروق اللغات في التمييز بين مفاد الكلمات، لنور الدين الحسيني، ص ٨٨

[3] ينظر: ضوابط الفكر النحوي، محمد الخطيب، ٢/٦٣٥:٦٣٦

[4] الشذوذ في الشاهد الشعري بين الدلالة والاستعمال: شواهد سيبويه نموذجا، نورة الحربي، ص ٤٥:٤٦

الخاتمة

بعد الحديث عن تأصيل الاحتمال فإننا نستطيع الخروج بالآتي:

يظهر استعمال النحويين للاحتمال في صيغه المتعددة، نحو: يحتمِل، ويحتمَل، ومحتمَل، واحتمال، واحتمالات، ويصدّرون عباراتهم التي يرِد فيها، أو يختمونها بإحدى هذه الصيغ.

كما يظهر الاحتمال مستقلا بنفسه، وبصورة مباشرة، نحو: يحتمل وجه كذا أو كذا، أو يظهر بناءً على احتمال نحوي آخر، نحو: تحتمل الكلمة البناء والإعراب، فإذا كانت مبنية فإن ما بعدها يحتمل وجه كذا من الإعراب، أو يظهر بناءً على احتمال صرفي، نحو: تحتمل الكلمة أن تكون اسم فاعل أو فعلا مضارعا، فإذا كانت اسم فاعل فإن الكلمة بعدها تحتمل وجه كذا من الإعراب، كما يظهر الاحتمال بناءً على احتمال لغوي، نحو: يحتمل الاسم أن يستعمل للمفرد أو للجمع، فإن استعمل للمفرد فإن الفعل بعده يحتمل كذا.

التأكيد على اختلاف الاحتمال عن الجواز بقيام الأول على إمكانية قبول الحكم أو رده، بينما تُقبل الأحكام في الثاني.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد والحمد لله رب العالمين.

المراجع:

أولا: الكتب:

- إبرام الحكم النحوي عند ابن جني، شذى الجرار. عمّان/الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر، (٢٠٠٦م)، بدون رقم الطبعة.
- الاحتمالات اللغوية المخلة بالقطع وتعارضها عند الأصوليين، كيان أحمد حازم، بيروت لبنان، دار المدار الإسلامي، (٢٠١٣م)، ط (١).
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان ورمضان عبدالتواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، (١٤١٨ه=١٩٩٨م)، ط (١).
- أساس البلاغة، للزمحشري، تحقيق: مزيد نعيم وشوقي المعري، مكتبة لبنان (ناشرون)، (١٩٩٨م)، ط (١).
- أسرار العربية، لابن الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار. مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق/مطبعة الشرقي بدمشق، (١٣٧٧ه =١٩٥٧م)، بدون رقم الطبعة.
- الأصول: دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (النحو-فقه اللغة-البلاغة)، تمام حسان، القاهرة، عالم الكتب، (٢٠٠٩م)، بدون رقم الطبعة.
- الأصول في النحو لأبي بكر ابن السراج، تحقيق: محمد عثمان، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، (١٤٣٠ه=٢٠٠٩م)، ط (١).
- أصول النحو العربي (في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث)، محمد عيد، القاهرة، عالم الكتب، (١٩٩٧م)، ط (٦).
- الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: حمدي عبدالفتاح، القاهرة، مكتبة الآداب، (١٤٣٤ه=٢٠١٣م)، ط (٥).
- أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود الطناحي، القاهرة، مكتبة الخانجي، (بدون تاريخ ورقم الطبعة).
- الأمالي النحوية: أمالي القرآن الكريم، لابن الحاجب، تحقيق: هادي حمّودي. بيروت، مكتبة النهضة العربية – عالم الكتب، (١٤٠٥ه= ١٩٨٥م)، ط (١).
- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات ابن الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، صيدا بيروت، المكتبة العصرية، (١٤١٨ه=١٩٩٧م)، بدون رقم الطبعة.

- باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن، للنيسابوري، دراسة وتحقيق: سعاد بابقي، مكة المكرمة، معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى، (١٣٢٠هـ =١٩٩٩م)، ط(١).
- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، بيروت/لبنان، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، (٢٠٠٧م)، ط (٢).
- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات ابن الأنباري، تحقيق: طه عبدالحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (١٤٠٠ه=١٩٨٠م)، بدون رقم الطبعة.
- التأويل النحوي في القرآن الكريم، عبدالفتاح الحموز، مكتبة الرشد، الرياض، (١٤٠٤هـ =١٩٨٤)، ط (١).
- التأويل النحوي في الحديث الشريف، فلاح الفهدي، سورية–لبنان–الكويت، دار النوادر، (١٤٣٣ه=٢٠١٢م)، ط (١).
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: حسن هنداوي، من ج١:ج٤: دمشق، دار القلم، (١٤١٩ه=١٩٩٨م)، ط (١)، ومن ج٥:ج١١: الرياض/المملكة العربية السعودية، دار كنوز إشبيليا، (١٤٣٤ه=٢٠١٣م)، ط (١).
- التعريفات للجرجاني، ضبط وفهرسة: محمد عبدالحكيم القاضي، القاهرة، دار الكتاب المصري، بيروت، دار الكتاب اللبناني، (١٤١١ه=١٩٩١م)، ط (١).
- التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة لابن جني، تحقيق: سيدة حامد عبدالعال وتغريد حسن أحمد عبدالعاطي، إشراف ومراجعة: حسين نصار، القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، بدون تاريخ ورقم الطبعة.
- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري، تحقيق: أحمد مخيمر، بيروت/لبنان، دار الكتب العلمية–منشورات محمد علي بيضون، (١٤٢٥ه=٢٠٠٤م)، ط (١).
- الجملة العربية والمعنى، فاضل السامرائي، بيروت/لبنان، دار ابن حزم، (١٤٢١ه=٢٠٠٠م)، بدون رقم طبعة.
- الخصائص لأبي الفتح ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت/لبنان، عالم الكتب، (١٤٣١ه=٢٠١٠م)، ط (٢).
- ديوان الأعشى، تحقيق: كامل سليمان، دار الكتاب اللبناني، ط (١)، بدون تاريخ.

- ديوان ذي الرمة، شرح الخطيب التبريزي، كتب مقدمته وهوامشه وفهارسه: مجيد طراد، بيروت، دار الكتاب العربي، (١٤١٣ه=١٩٩٣م)، ط (١).
- ديوان زهير بن أبي سلمى، بيروت، دار صادر، بدون تاريخ ورقم الطبعة.
- ديوان عروة بن حزام، جمع وتحقيق وشرح: أنطوان محسن القوال، بيروت، دار الجيل، (١٤١٦ه=١٩٩٥م)، ط (١).
- رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، حسن الملخ، عمان/الأردن، دار الشروق، (٢٠٠٦م)، بدون رقم طبعة.
- الشاهد الشعري في النحو العربي، محمد الحربي، الرياض، كرسي عبدالعزيز المانع لدراسات اللغة العربية وآدابها، جامعة الملك سعود، (١٤٣١هـ)، بدون رقم الطبعة.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: عبدالرحمن السيد ومحمد المختون، هجر للطباعة والنشر، (١٤١٠ه=١٩٩٠م)، ط (١).
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: صاحب أبو جناح، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية-إحياء التراث الإسلامي، (١٤٠٢ه=١٩٨٢م)، بدون رقم الطبعة.
- شرح ديوان الأعشى، شرحه: إبراهيم جزيني، لبنان/بيروت، دار الكاتب العربي، (١٣٨٨ه=١٩٦٨م)، ط (١).
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سعيد علي، بيروت/لبنان، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، (١٤٢٩ه=٢٠٠٨م)، ط (١).
- شرح اللمع لابن جني، للشريف الزيدي، قراءة وتعليق: محمود الموصلي، أبو ظبي/الإمارات العربية المتحدة، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، (١٤٣١ه=٢٠١٠م)، ط (١).
- شرح المقرب المسمى التعليقة لبهاء الدين ابن النحاس، تحقيق: خيري عبدالراضي، المدينة المنورة/المملكة العربية السعودية، مكتبة دار الزمان، (١٤٢٦ه=٢٠٠٥م)، ط(١).
- شعر ابن ميادة، جمع وتحقيق: حنا حداد، مراجعة: قدري عبدالحكيم، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (١٤٠٢ه=١٩٨٢م). بدون رقم طبعة.

- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان الحميري، تحقيق: حسن العمري، ومطهر الإرياني، ويوسف محمد عبدالله، دمشق، دار الفكر، بيروت، دار الفكر المعاصر، (١٤٢٠ه=١٩٩٩م)، ط (١).
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، بيروت، عالم الكتب، (١٤٠٣ه=١٩٨٣م)، ط (٣).
- الصاحبي لأحمد بن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، القاهرة، مؤسسة المختار، (١٤٢٥ه=٢٠٠٥م)، ط (١).
- الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، القاهرة، دار العلم للملايين، (١٣٧٦هـ=١٩٥٦م)، ط (١)، بيروت، (١٣٩٩ه=١٩٧٩م)، ط (٢).
- ضوابط الفكر النحوي: دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم، محمد الخطيب، القاهرة، دار البصائر، (١٤٣٤ه=٢٠١٣)، ط (٢).
- ظاهرة التأويل في الدرس النحوي: بحث في المنهج، عبدالله الخثران، النادي الأدبي بالرياض، (١٤٠٨هـ)، بدون رقم الطبعة.
- الغرة في شرح اللمع لابن الدهان، دراسة وتحقيق: فريد السُّليم، الرياض/المملكة العربية السعودية، دار التدمرية، (١٤٣٢ه=٢٠١١م)، ط (١).
- فروق اللغات في التميز بين مفاد الكلمات للحسيني، تحقيق: محمد الداية، الرياض/المملكة العربية السعودية، مكتبة الرشد، بدون تاريخ ورقم الطبعة.
- الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري، تحقيق: عماد زكي البارودي، المكتبة التوفيقية، بدون تاريخ ورقم الطبعة.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبدالسلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، (١٤٣٠ه=٢٠٠٩م)، ط (٥).
- كتاب العين معجم لغوي تراثي للخليل بن أحمد، ترتيب ومراجعة: داود سلوم وداود العنبكي وإنعام سلوم، بيروت/لبنان، مكتبة لبنان، (٢٠٠٤م)، ط (١).
- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني، تحقيق: محمد الفتيِّح، المدينة المنورة/المملكة العربية السعودية، مكتبة دار الزمان (١٤٢٧ه=٢٠٠٦م)، ط(١).

- كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي، تحقيق: لطفي عبدالبديع، وترجمة النصوص الفارسية: عبدالمنعم محمد حسنين، مراجعة: أمين الخولي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، (١٣٨٢ه=١٩٦٣م)، بدون رقم الطبعة.
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقاء الكفوي، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصيري، دمشق/سوريا، مؤسسة الرسالة، (١٤٣٢ه=٢٠١١م)، ط(٢).
- لسان العرب لابن منظور، طبعة مصورة عن طبعة بولاق معها تصويبات وفهارس متنوعة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، الدار العربية للتأليف والترجمة، بدون تاريخ، والجزء السادس، طبعة دار المعارف، بدون تاريخ أو رقم طبعة.
- مجالس العلماء للزجاجي، تحقيق: عبدالسلام هارون، مصر/القاهرة، مكتبة الخانجي، (١٤٠٣ه=١٩٨٣م)، ط (٢).
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي محمد، بيروت/لبنان، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، (١٤٢٢ه=٢٠٠١م)، ط (١).
- المدارس النحوية، شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف، ط (١١)، الطبعة الأصلية.
- المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي، تحقيق: حسن هنداوي، الرياض/المملكة العربية السعودية، كنوز إشبيليا، (١٤٢٤ه=٢٠٠٤م)، ط (١).
- معاني القرآن للفراء، تحقيق: عماد الدين آل درويش، بيروت/ لبنان، عالم الكتب، (١٤٣٢ه=٢٠١١م)، ط (١).
- معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: عبدالسلام هارون، بيروت، دار عالم الكتب – دار الجيل، (١٤٢٠ه=١٩٩٩م)، بدون رقم الطبعة.
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية محمد سمير اللبدي، بيروت، مؤسسة الرسالة، عمّان، دار الفرقان، (١٤٠٩ه=١٩٨٨م)، ط (٣).
- المعجم الوسيط، إخراج: إبراهيم أنيس وعبدالحليم منتصر وعطية الصوالحي ومحمد خلف الله، أشرف على الطبع: حسن علي عطية ومحمد شوقي أمين، ط (٢)، بدون تاريخ.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، صيدا/بيروت، المكتبة العصرية، (١٤٣٣ه=٢٠١٢م)، بدون رقم الطبعة.
- المفصل في صنعة الإعراب لأبي القاسم الزمخشري، تحقيق ودراسة: خالد إسماعيل حسان، القاهرة، مراجعة: رمضان عبدالتواب، مكتبة الآداب، (١٤٢٧ه=٢٠٠٦م)، ط(١).
- مقدمة في تاريخ النحو، إبراهيم الشمسان، الرياض/المملكة العربية السعودية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، (١٤٣٢ه=٢٠١١م)، ط (١).
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي، تحقيق: الشربيني شريدة، القاهرة، دار الحديث، (١٤٣٤ه=٢٠١٣م)، بدون رقم الطبعة.

ثانيا: الأبحاث:

- بحث (أحاديث الصحيحين بين الظن واليقين)، حافظ ثناء الله الزاهدي، مجلة البحوث الإسلامية، العدد (١٨)، الإصدار من ربيع الأول إلى جمادى الثانية.
- بحث (الاحتمال الصرفي في القرآن الكريم وأثره الدلالي (كفاتا) نموذجا)، كاطع جار الله سطام، مجلة الأستاذ، كلية التربية: ابن رشد للعلوم الإنسانية/جامعة بغداد، المجلد الأول، العدد (٢٠٨)، عام ١٤٣٥=٢٠١٤.
- بحث (احتمال الصورة لغير وزن)، سليمان العايد، مجلة جامعة أم القرى، العدد الثالث، السنة الثانية، عام ١٤١٠ه.
- بحث (أسباب التعدد في التحليل النحوي)، محمود حسن جاسم، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد (٦٦)، (بدون تاريخ).
- بحث (أسباب الجواز في النحو العربي)، سهيلة خطاف عبدالكريم، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد العاشر–العدد الثالث/إنساني/٢٠١٢م.
- بحث (دلالة ألفاظ القرآن الكريم بين القطع والظن)، خليل الكبيسي، مجلة كلية العلوم الإسلامية–جامعة بغداد، العدد السادس/السنة الرابعة، ١٤٢٠ه=١٩٩٩م.
- بحث (الظن: معناه وأقسامه ومصادر بناء الأحكام عليه)، مجلة الحقوق في جامعة الكويت، فؤاد السرطاوي، (بدون تاريخ).

- بحث (المعنى القرآني الكريم في ضوء التوجيه النحوي)، حقّيّ إسماعيل الجبوري، (لارك) للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد التاسع، السنة الرابعة، عام ٢٠١٢م.
- بحث (مِن التبعيضية اسما)، عبدالرحمن الخضيري، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، الجزء (١٩)–العدد (٣١)–رمضان.

ثالثا: الرسائل العلمية:

- الاحتمال الصرفي في القرآن الكريم، جلال الدين العيداني، جامعة البصرة، كلية التربية، عام ١٤٣٢=٢٠١١، (رسالة ماجستير).